الواو المسماة (واو الثمانية)

دراسة في البلاغة القرآنية

إعداد

الدكتور إبراهيم محمد محمد عبد الرحمن

مدرس البلاغة والنقد الأدبي

بكلية التربية، جامعة قناة السويس

المقدمة

الواو – فضلاً عن كونها صوتًا من أصوات اللغة العربية – هي – أيضًا – حرف من حروف المعاني، أثار – وما زال يثير – العديد من التساؤلات، فقد وقف أمامه العلماء قديمًا وحديثًا طويلاً بالدرس والتحليل ومحاولة استجلاء ما تنطوي عليه استعمالاته من أسرار بلاغية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر باستعماله في القرآن الكريم.

وهذه الدراسة تدور حول استعمال – أو ما عده بعضهم استعمالاً – من استعمالات هذا الحرف في القرآن الكريم، تدور حول ما قيل بأن الواو تأتي للثمانية.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تدور في فلك القرآن الكريم وما فيه من أسرار بلاغية؛ إذ منطلق الدراسة من هذا الكتاب الكريم ومنتهاها إليه؛ حيث إن الأدلة التي ساقها القائلون بوقوع هذا الاستعمال في لغة العرب كلها من آيات القرآن الكريم، فلم يأتوا بقول لأحد العرب، ولم يستشهدوا ببيت من الشعر، دليلاً على قولهم بوجود (واو الثمانية) في لغة العرب.

وتهدف الدراسة إلى استجلاء الموقف من هذا الاستعمال، هل حقيقة أن الواو تستعمل للثمانية أم أن هذا القول ادعاء لا دليل عليه، وذلك بعرض أقوال المثبتين لوقوع هذا الاستعمال في لغة العرب

وأدلتهم، والمنكرين له وحججهم، تمهيدًا للانطلاق إلى تحرير القول فيه واستجلاء الأسرار البلاغية في الآيات التي قيل بوقوع ما يسمى (واو الثمانية) فيها.

ومن هنا، جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

فأما المقدمة فتناولت: أهمية الدراسة، والهدف منها، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيها.

وأما المبحث الأول فتناول: حقيقة الواو المسماة (واو الثمانية).

والمبحث الثاني تناول: القول بزيادة الواو المسماة (واو الثمانية) ونفيه.

والمبحث الثالث دار حول: الأسرار البلاغية في الواو المسماة (واو الثمانية).

والخاتمة جاءت لتبرز أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها.

وقد تبنت الدراسة منهجًا استقرائيًّا تحليليًّا؛ استقرائيًّا.. بتتبع أقوال العلماء – قدر الجهد – حوال هذه الواو، وعرض هذه الأقوال بعد التثبت من قائليها. وتحليليًّا.. بمناقشة هذه الأقوال وتحليل الأساليب التي وردت فيها الواو؛ للوصول إلى الأسرار البلاغية الكامنة في استعمال الواو على هذا النحو.

وأسأل الله أن أكون وفقت في هذا البحث، ووفيت بالغرض منه، وأن يكون من العلم النافع الذي يثاب عليه صاحبه، وأن ينفع به، وأن يجبر فيه ما كان من زلل، وما وقع فيه من خطأ، وأسأله أن يجعله لوجهه خالصًا، وأن يجعله في ميزان حسناتي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والله ولي التوفيق

الباحث

المبحث الأول

حقيقة الواو المسماة (واو الثمانية)

عند استعراض آراء علماء اللغة والتفسير والأدب حول هذه الواو التي أطلق عليها بعضهم (واوالثمانية) تجلت لي مسألتان:

الأولى- تتعلق بموقف هؤلاء العلماء من هذه الواو؛ من حيث: وجودها في لغة العرب وعدمه؛ فمن قال بأنها لغة عن العرب أثبتها، وجعل منها قاعدة في اللغة سائرة، وأوجب العمل بها. ومن نفى وجودها في لغة العرب، أنكرها ولم يعتبرها قاعدة في اللغة. وبين الموقفين المتعارضين وقف بعضهم مترددين، أيثبتون هذه الواو أم ينفونها؟

والثانية- تتعلق بمحاولة بيان حقيقة هذه الواو.

(١)

موقف العلماء من الواو المسماة (واو الثمانية)

نستطيع أن نرصد مواقف ثلاثة للعلماء من الواو المسماة (واو الثمانية):

الأول- موقف المثبتين لها القائلين بوجودها في لغة العرب.

والثاني– موقف المنكرين وجودها في لغة العرب.

والأخير– موقف المترددين بين إثباتها وإنكارها

الموقف الأول– إثبات (واو الثمانية):

ذهب جمع من النحاة والمفسرين منهم: أبو البقاء العكبري[١]، والمالقي[٢]، والحريري[١]، وأبو منصور الثعالبي[٢]، والقرطبي[٣]، والنيسابوري[٤] – إلى إثبات (واو الثمانية) لغةً عن العرب.

---

١١) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي (عيسى البابي الحلبي وشركاه) ٦١٢/٢.

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق) ص٤٢٦.

ونقل القرطبي في: الجامع لأحكام القرآن (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م) (٢٧٢/٨) عن ابن عطية عن أبيه أن أبا عبد الله الكفيف المالقي «قال: هي لغة فصيحة لبعض العرب من شأنهم أن يقولوا إذا عدوا: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشرة، وهكذا هي لغتهم. ومتى جاء في كلامهم أمر ثمانية أدخلوا الواو».

وأقول: إن كان المالقي ممن يقولون صراحة بـ(واو الثمانية) فإن في كلامه ما يثير الانتباه، فهو يقول بعد أن ذكر بعض مواضع هذه الواو في القرآن: «وهذه الواو وإن وقعت دالة على الثمانية أو في الثامن لا يخرجها ذلك عن معنى العطف

ونُسِبَ هذا القول إلى: ابن خالويه[٥]، والكوفيين[١]، والقاضي الفاضل[٢]، والثعلبي[٣]، والقفال[٤]، وغيرهم.

أو واو الحال في مثل **{وفتحت}** كما ذكر، ووقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد، فاعلمه». رصف المباني، ص٤٢٦.

فقوله عن الواو: «وقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد، فاعلمه» هو ما يثير الانتباه، وهي لفتة تشعرنا بلون من الحيرة تعتلج في صدر المالقي من هذه الواو. ثم إن قوله فيه اجتراء على كلام الله، فهذا الكلام إن صدق على كلام البشر لا يصدق على كلام الله سبحانه الذي كل شيء عنده بمقدار، فلا يأتي قوله كيفما اتفق، ولكن يقصد إليه سبحانه قصدًا.

(١) درة الغواص في أوهام الخواص، (مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ١٢٩٩هـ) ص١٤.

(٢) كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق حواشيه: د. ياسين الأيوبي (المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) ص٣٩٥.

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن، ٢٧٢/٨، و ٢٨٥/١٥.

(٤) تفسير النيسابوري: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميران (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦ه-١٩٩٦م) ١٦/١٣، و٣٢١/١٣.

(٥) ذكر كثير من العلماء أن ابن خالويه أول من قال بواو الثمانية. راجع: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) ٤١٧/٢. والإمام القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ٢٧٢/٨. وأبو محمد الحسين بن مسعود البغوي:

معالم التنزيل في تفسير القرآن "تفسير البغوي" (دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م) ١٦١/٥. ومحمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير (دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م) ٤٢/١١.

وقال القرطبي (٢٧٢/٨): «قد ذكرها ابن خالويه في مناظرته لأبي علي الفارسي في معنى قوله: **{وَفُتِحَتْ أَبْوابُها}**. وأنكرها أبو علي».

(١) راجع: الإمام أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي: التسهيل لعلوم التنزيل (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م) ٢٧٥/٢، و ٢/ ٤٦٤

(٢) محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ٢٩٢/١٥، ٣٦٣/٢٨.

(٣) راجع: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٧/٢. ومحمد الطاهر ابن عاشور: التحرير والتنوير، ٣٦٣/٢٨.

والحق أن كلام الثعلبي لا يدل بوضوح على أنه يقول بـ(واو الثمانية)، فعند حديثه عن قول الله تعالى: **{وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}** قال: «قال بعضهم: هذه الواو واو الثمانية، إن العرب يقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية؛ لأن العِقد كان عندهم سبعة... وقال بعضهم: هذه واو الحكم والتحقيق، فكأنه حكى اختلافهم، فتمّ الكلام عند قوله: **{وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ}**، ثمّ حكم أن **{ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}**، والثامن لا يكون إلاّ بعد السّبع، فهذا تحقيق قول المسلمين». تفسير الثعلبي المسمى: الكشف والبيان، تحقيق: أبو محمد بن عاشور (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ١٦٢/٦، ١٦٣.

فهذا النص ينسب فيه الثعلبي القول بـ(واو الثمانية) إلى آخرين، ولم يقل هو به تصريحًا.

وزعم أصحاب هذا الرأي: «أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة سبعة وثمانية، إيذانًا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف»[٢].

وقال الحريري: «من خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، كما جاء في القرآن **{التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ}** (التوبة: ١١٢). وكما قوله سبحانه: **{سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}** (الكهف: ٢٢). ومن ذلك أنه جل اسمه لما ذكر أبواب (جهنم) ذكرها بغير واو؛ لأنها سبعة، فقال: **{حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ**

---

(١) راجع: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٧/٢. والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ٣٨٢/١٠.

قال القرطبي (٣٨٢/١٠، ٣٨٣): «حكى الثعلبي عن أبى بكر بن عياش أن قريشًا كانت تقول في عددها ستة سبعة وثمانية، فتدخل الواو في الثمانية. وحكى نحوه القفال، فقال: إن قوما قالوا: العدد ينتهي عند العرب إلى سبعة، فإذا احتيج إلى الزيادة عليها استؤنف خبر آخر بإدخال الواو». وذكر الرازي خلاف ذلك عن القفال، فقال: «الناس يسمون هذه الواو (واو الثمانية)... قال القفال: وهذا ليس بشيء». مفاتيح الغيب (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) ٩١/٢١.

(٢) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٧/٢، ٤١٨.

أَبْوَابُهَا} [الزمر: ٧١]، ولما ذكر الجنة ألحق بها الواو؛ لكونها ثمانية، فقال: **{حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}** [الزمر: ٧٣]. وتسمى هذه الواو (واو الثمانية)»[١].

وقال أبو البقاء العكبري: «إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذانًا بأن السبعة عندهم عدد تام؛ ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دلت الواو على ذلك؛ لأن الواو تؤذن بأن ما بعدها غير ما قبلها»[٢].

وزعم أصحاب هذا الرأي أن هذه الواو «لغة فصيحةٌ لبعض العربِ، يقولون إذا عدُّوا: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، تسعة، عشرة»[٣].

قال القرطبيُّ: «هي لغة قريش»[٤]، «وذلك من عادة قريش أنهم يعدون من الواحد فيقولون: خمسة ستة سبعة وثمانية، فإذا بلغوا السبعة

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص، ص١٤. وراجع: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٧/٢، ٤١٨. وأبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢) ص١٦٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ٦١٢/٢.

(٣) ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، ٢١٨/١٠.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، ٢٧٢/٨.

قالوا: وثمانية. قاله أبو بكر بن عياش»[١]. وقيل: «ذكر ذلك ابن خالويه، وأبو بكر راوي عاصم»[٢]

وعليه، فأصحاب هذا الرأي يقولون بوجود (واو الثمانية) في لغة العرب، وما دام الأمر كذلك فلا يصح مخالفة لغة صحت عن العرب.

وعدوا من هذه الواو قول الله تعالى في أهل الجنة: **{وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}** (الزمر: ٧٣) بالواو **(وَفُتِحَتْ)**.

قال الكوفيون: «الواو في أبواب الجنة واو الثمانية؛ لأن الجنة أبوابها ثمانية»[٣]، ولم تأت الواو في آية النار[٤]؛ لأن أبوابها سبعة.

وأيضًا قول الله تعالى: **{عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا}** (التحريم: ٥).

---

(١) السابق، ٢٨٥/١٥.

(٢) اللباب في علوم الكتاب، ٤٥٥/١٢.

(٣) أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي: التسهيل لعلوم التنزيل، ٢٧٥/٢.

(٤) آية النار: **{وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}** (الزمر: ٧١).. **(فُتِحَتْ)** هنا بدون الواو.

وذكر الثعلبي أن منها – أيضًا – قول الله تعالى: **{سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا}** (الحاقة: ٧)[١].

الموقف الثاني– إنكار (واو الثمانية):

ذهب جمهور العلماء من النحويين والمفسرين[٢] إلى أنه ليس هناك ما يسمى (واو الثمانية) في لغة العرب.

قال الأزهري: «وقول جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي.. أنها – أي الواو في **{وَفُتِحَتْ}** – واو الثمانية؛ لأن أبواب الجنة ثمانية؛ ولذلك لم تدخل في الآية قبلها؛ لأن أبواب جهنم سبعة. وقولهم: إن منها – أي من واو الثمانية – قوله تعالى: **{وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}**، وهذا القول لا يرضاه نحوي؛ لأنه لا يتعلق به حكم إعرابي ولا سر معنوي»[٣].

وقال كيلكلدي العلائي: «ذكر جماعة أن الواو في قوله تعالى: **{الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ}**، وقوله: **{ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا}** واو الثمانية؛

---

(١) راجع: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ٤٢/١١.

(٢) راجع: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٧/٢، ٤١٨.

(٣) خالد بن عبد الله الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م) ١٤٦/١.

لأن السبعة عدد كامل فيؤتى بعدها بالواو إشعارًا بذلك، وحملوا عليه قوله تعالى: **{وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}** وهو قول لا دليل له ولا أصل له. وأعجب من ذلك أنهم قالوا في قوله تعالى: **{حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}**: إنها واو الثمانية؛ لأن الجنة كلها ثمانية أبواب، وهو تخيل عجيب، والواو هنا للحال»[(١)].

وقال المرادي: «ذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة، وإما واو الحال. ولم يثبتوا واو الثمانية. وأنكر الفارسي واو الثمانية، لما ذكرها ابن خالويه في باب المناظرة»[(٢)].

وقال البصريون: «لا تثبت واو الثمانية»[(٣)].

وقيل في آية الزمر **{وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}**: «لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد ألبتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، وهي

---

(١) صلاح الدين كيلكلدي العلائي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر (دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠هـ) (١٤٢/١).
(٢) أبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص١٦٨.
(٣) أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي: التسهيل لعلوم التنزيل ٥٠٦/١.

جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها»[1].

قال الحافظ ابن كثير: «من زعم أن الواو في قوله تبارك وتعالى: **{وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}** واو الثمانية، واستدل به على أن أبواب الجنة ثمانية فقد أبعد النجعة وأغرق في النزع»[2].

الموقف الثالث الأخير – التردد بين الإثبات والإنكار:

هناك فريق ثالث من العلماء، متردد بين إثبات (واو الثمانية) وإنكارها؛ فمثلاً محمد الطاهر بن عاشور عند تناوله آية التوبة قال: «كثر الخوض في هذا المعنى للواو إثباتًا ونفيًا، وتوجيهًا ونقضًا. والوجه عندي أنه استعمال ثابت، فأما في المعدود الثامن فقد اطرد في الآيات القرآنية المستدَل بها. ولا يريبك أن بعض المقترن بالواو فيها ليس بثامن في العدة؛ لأن العبرة بكونه ثامنًا في الذكر لا في الرتبة. وأما اقتران الواو بالأمر الذي فيه معنى الثامن كما قالوا في قوله تعالى: **{وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}** فإن مجيء الواو لِكون أبواب الجنة ثمانية، فلا أحسبه إلا نكتة لطيفة جاءت اتفاقية»[3].

---

(١) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٩/٢.
(٢) تفسير القرآن العظيم (دار التراث، القاهرة) ٦٦/٤.
(٣) التحرير والتنوير، ٤٣/١١.

فابن عاشور – هنا – يثبت (واو الثمانية) لكنه يحصرها في مواضع ثلاثة، هي: آية التوبة، وآية الكهف، وآية التحريم.. أما آية الزمر فهي – عنده – من اللطائف.

فإذا ما جئنا إلى كلامه عند آية الكهف، شعرنا أنه ينكر – وإن لم يصرح – ثبوت (واو الثمانية)، فهو يقول: «ومن غرائب فن الابتكار في معاني القرآن قول من زعم: إن هذه الواو (واو الثمانية)، وهو منسوب في كتب العربية إلى بعض ضعَفة النحاة»[1].

ويقول: «ومن غريب الاتفاق أن كان لحقيقة الثمانية اعتلاقٌ بالمواضع الخمسة المذكورة من القرآن، إما بلفظه كما هنا وآية الحاقة، وإما بالانتهاء إليه كما في آية براءة وآية التحريم، وإما بكون مسماه معدودًا بعدد الثمانية كما في آية الزمر. ولقد يعدُّ الانتباه إلى ذلك من اللطائف، ولا يبلغ أن يكون من المعارف. وإذا كانت كذلك ولم يكن لها ضابط مضبوط فليس من البعيد عد القاضي الفاضلِ منها آية سورة التحريم؛ لأنها صادفت الثامنة في الذكر وإن لم تكن ثامنة في صفات الموصُوفين، وكذلك لعد الثعلبي آية سورة الحاقة؛ ومثل هذه اللطائف كالزهرةُ تُشم ولا تحك»[2].

---

(١) السابق، ١٥/٢٩٢.
(٢) السابق، ١٥/٢٩٣.

إن القارئ لهذه النصوص ليستشعر مدى حيرة ابـــن عاشـــور؛ أيثبت هذه الواو أم ينكرها؟ أيعدها (واو الثمانية) أم لطيفة من اللطائف أو من غرائب فن الابتكار؟

(٢)

حقيقة الواو المسماة (واو الثمانية)

بادئ ذي بدء، أقول: إنني مع ذلك الفريق الذي ينكر وجـــود واوٍ تسمى (واو الثمانية) في لغة العرب، وذلك لعدة أمور:

أولاً- القائلون بوجود (واو الثمانية) في لغة العـــرب – أو لغـــة قريش – لم يأتوا ببيت واحد من الشعر أو قول واحـــد لأحـــد العـــرب يستشهدون به على وجود هذه الواو في لغة العرب أو لغة قريش.

ثانيًا- أن ما استدلوا به من آيات على وجود (واو الثمانية) ليس مطردًا في القرآن الكريم، بمعنى أنه يقع الفصل ثم الوصل بالواو قبـــل بلوغ الثمانية، وقد يبلغها ولا يصل، وسواء في ذلك عطف الجمـــل أو عطف المفردات.

ومن الذي وقع الوصل فيه قبل الثمانيـــة، قولـــه تعـــالى: **{وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوَءَ الْعَـــذَابِ يُـــذَبِّحُونَ أَبْنَـــاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِـــيمٌ}** [البقـــرة: ٤٩].

ففصل بين **{يَسُومُونَكُمْ سُوَءَ الْعَذَابِ}** و**{يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ}** ثم وصل **{وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ...}**، فوقع الوصل عند الموضع الثالث.

ومنه – أيضًا – قوله تعالى: **{اللّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّـومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَـا فِـي الأَرْضِ مَـن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاء وَسِعَ كُرْسِـيُّهُ السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ}** [البقرة: ٢٥٥].

ففي الآية وقع الفصل بين الجمل الخمس الأولى، ثم جيء بالواو للوصل مع الجملة السادسة، ثم عاد إلى الفصل في الجملة السابعة، ثم الوصل في الجملة الثامنة.

ومن الثاني الذي فصل فيه حتى مع الصفة الثامنة ولم يصل، قوله تعالى: **{هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ}** [الحشر: ٢٣].

فهنا تم بلوغ الصفة الثامنة (المتكبر) ومع هذا لم يقع الوصل، فأين (واو الثمانية)؟

ولعل السر في توارد الصفات على هذا النحو أن كل صفة لا تتنافى مع الصفة التي قبلها، بل تجتمع معها وتشد من أزرها؛ لتعطي صورة الكمال والجمال المطلقين لله تعالى.

ومنه أيضًا قوله تعالى: **{وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ}**.

ففي الآية تسع أوصاف، جاء بعضها إثر بعض دون أن يكون بينها حرف العطف، فلماذا لم تأت الواو مع الصفة الثامنة إن كان هناك واو تسمى (واو الثمانية).

وكل صفة من هذه الصفات لا تتنافى مع الصفة التي قبلها، بل تتعاضد معها في رسم تلك الصورة القبيحة البشعة للموصوف (الوليد بن المغيرة على أرجح الأقوال).

فترابط هذه الصفات بعضها مع بعض واجتماعها حول موصوف واحد كان السبب الذي سوغ طرح الواو في الآيتين المتقدمتين.

وحقق الإمام القرطبي أن أبواب الجنة أكثر من ثمانية أبواب[1]، ومن ثم يبطل القول بأن الواو في قوله تعالى: **{وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}** هي واو الثمانية.

وبناء عليه، فلا حقيقة لما سماه بعضهم (واو الثمانية) بناء على بعض الشواهد القرآنية؛ ففي القرآن ما ينقض هذا الزعم ويبطله.

---

(١) راجع: التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، تحقيق: مجدي فتحي السيد (دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر) ٢/٢٧١-٢٧٣.

المبحث الثاني

القول بزيادة الواو

المسماة (واو الثمانية) ونفيه

(١)

القول بزيادة الواو

زعم القائلون بوجود (واو الثمانية) في لغة العرب، أنها واو زائدة؛ فذكر الحريري أنها مقحمة[١]، أي زائدة.

ونقل ابن عاشور عن ابن الحاجب: «أن القاضي الفاضل كان يعتقد أن الواو في قوله تعالى: **{ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا}**، هي الواو التي سماها بعض ضعفة النحاة (واو الثمانية). وكان القاضي يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة، أحدها: التي في الصفة الثامنة في قوله تعالى: **{وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ}** في سورة براءة. والثانية: في قوله: **{وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}**. والثالثة: في قوله: **{وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}** في الزمر. قال ابن الحاجب: لم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه إلى أن ذكره يومًا بحضرة أبي الجود النحوي المقري؛ فبين له أنه واهم في

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص، ص١٤.

عدها من ذلك القبيل، وأحال البيان على المعنى الذي ذكره الزمخشري من ادعاء الضرورة إلى الإتيان بالواو هنا؛ لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد إلى آخره»[1].

أي أن (الواو) – عند القائلين بوجود (واو الثمانية) في لغة العرب – زائدة في أربعة مواضع من المواضع الخمسة التي استدل بها القائلون على وجود (واو الثمانية) في لغة العرب، وهذه المواضع هي: موضع سورة التوبة، وموضع سورة الكهف، وموضع سورة الزمر، وموضع سورة التحريم.

أما موضع سورة الحاقة فلا يعده الجل الأعظم من العلماء الذين تناولوا هذه الواو منها، فلم يعده منها إلا الثعلبي فيما نسب إليه، ثم إن هذه الواو – كما نص بعضهم – هي «واو العطف، وهي واجبة الذكر»[2]، أي ليست زائدة، وليست كذلك (واو الثمانية). ولو صح ما نسب إلى الثعلبي من القول بأنها (واو الثمانية) فهو «سهو ظاهر»[3].

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ٢٩٢/١٥.
(٢) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤٢٠/٢.
(٣) خالد بن عبد الله الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص١٤٧.

ومن القائلين بزيادة الواو في الآيات المذكورة: المالقي[1]، والهروي[2].. قالا بزيادتها في آية سورة الزمر.

(٢)
نفي القول بزيادة الواو

القول بزيادة هذه الواو هو قول مردود على قائليه؛ إذ إنه – وكما قرر أكثر علمائنا – ليس في كتاب الله زيادة، ولا يجوز إطلاق أي لفظ يدل على هذا؛ كلفظ: زائد، أو صلة أي زائد، أو مقحم، أو لغو، أو حشو، لا يجوز إطلاقه على حرف من حروف المعاني أو غيره؛ فمعاذ الله أن يكون في القرآن الكريم زيادة أو لغو أو إقحام؛ إذ لا يوجد في القرآن حرف إلا وله معنى خاص أو عام؛ ولذا أوجب الإمام السيوطي على الناظر في كتاب الله تعالى، الكاشف عن أسراره، «أن يجتنب إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله؛ فإن الزائد قد يفهم منه أنه

---

(١) أحمد عبد النور المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق) ص٤٢٥.

(٢) علي بن محمد النحوي الهروي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م) ص٢٣٤.

ما لا معنى له، وكتاب الله منزَّه عن ذلك؛ ولذا فر بعضهم إلى التعبير بدله بالتأكيد والصلة والمقحم»[1].

وإطلاق ألفاظ (مقحم، لغو، حشو) يراد بها الزيادة على شيء في القرآن الكريم – فيه تجاوز لحد الأدب مع كتاب الله؛ إذ إن هذه الألفاظ ذات دلالات سلبية، وإذا وصف بها شيء دلت على أنه معيب، فهل كتاب الله معيب؟! وهل فيه شيء معيب؟! حاشاه وكلا؛ فإنه **{كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}** [هود: ١]، **{وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}** [فصلت: ٤١-٤٢].

ثم إن القائلين بالزيادة قالوا: إنما يجاء بالحرف الزائد لتحسين الكلام وتقويته وتأكيده، أقول لهم: إذًا هذا الحرف ليس بزائد؛ لأنه أدى معنى لم يكن عند عدمه، وكل ما يجاء به لمعنى فهو غير زائد، بل «لو ترك كان الكلام دونه مع إفادته أصل المعنى المقصود، أبتر، خاليًا من الرونق البليغي، لا شبهة في ذلك»[2].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ص١٢٣٣.

(٢) السابق، ص١٢٣٤.

وكما قال الإمام الطبري: «وغيرُ جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام»[1].

وفضلاً عن ذلك فإنّ القول بالزيادة يتناقض مع كون القرآن الكريم معجزًا؛ إذ الإعجاز في هذا الكتاب الكريم أحد شرائطه إيجازه، والإيجاز يتنافى مع القول بوقوع الزيادة فيه؛ لأن الزيادة تطويل، والتطويل مما يعاب به الكلام، وقد تنزه القرآن عن العيب؛ فلذا يسقط القول بوقوع الزيادة فيه.

يضاف إلى ما تقدم أنّ القول بالزيادة يغفل بيان الأثر الصوتي للحرف، فضلاً عن الأثر المعنوي إذا ما عد دخول الحرف كخروجه.

وبذا يثبت أنّ القول بأصالة الحرف وعدم زيادته في القرآن هو الأصل، وأنّه ما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة، تدرك العقول البشرية بعضها ولا تصل إلى أكثرها، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلاً، وأنّه ليس في القرآن ما لا معنى له، وأن الحكم بأن كلمة من كتاب الله لغو لا فائدة فيها مشكل صعب، وأنّ الزيادة مما لا يليق أن يحمل كلام الله تعالى عليه، وغير جائز إضافته إلى الله جل ثناؤه.

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، ١/٤٤٠.

وبناء على ما تقدم، فليست (الواو) التي زعم بعضهم أنهـــا (واو الثمانية) وأنها زائدة ليست على ما قالوا، فليســـت بـــــ(واو الثمانيـــة) وليست زائدة، وقد رد العلماء القول بالزيادة، وقالوا: «ليس بشيء»[1].

(١) المرادي: الجنى الداني، ص١٦٩.

المبحث الثالث

الأسرار البلاغية

في الواو المسماة (واو الثمانية)

آن لنا إذن، أن نبحث عن حقيقة هذه الواو في الآيات الأربع وأسرارها البلاغية، بعيدًا عن الزعم بأنها (واو الثمانية)، وأنها زائدة، فنبحث – على قدر طاقة العقل البشري – وراء هذه الواو في القرآن الكريم؛ لنتعرف الأسرار الكامنة وراء استعمالها على النحو التي جاءت عليه في الآيات السابقة.

وقد حاول سادتنا العلماء الوصول إلى الأسرار البلاغيـــة لهـــذه الواو، وسأحاول إبراز – ما أعتقد – أنه الصواب مما توصـــلوا إليـــه، والبناء عليه، محاولة للوصول إلى ما في هذه الواو من أسرار بلاغية.

وأقول كما قال بعض علماء البلاغة: إن العطف (الوصل) في مواضع وتركه (الفصل) في مواضع أخرى فن من البلاغة «عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علمًا بكنهه إلا من أوتي فهمًا في كلام العرب، وطبعًا سليمًا، ورزق في إدراك أسراره ذوقًا صحيحًا؛ ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قَصْرُها عليه لأن الأمر كذلك،

إنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه، وأن أحدًا لا يكمل فيه إلا كمل في سائر فنونها»[1].

وأسوق مثالاً يدل على عظيم خطر هذا الباب، فقد ذكر الجاحظ أنه «مر رجل بأبي بكر – رضي الله تعالى عنه – ومعه ثوب، فقال: أتبيع الثوب؟ فقال: لا عافاك الله، فقال أبو بكر – رضي الله تعالى عنه –: لقد عُلِّمْتُم لو كنتم تعلمون، قل: لا، وعافاك الله»[2].

لماذا وصل سيدنا أبو بكر بين الجملتين (الجملة المنفية والجملة الدعائية) بالواو، ولم يقر الأعرابي على فصله بينهما بترك الواو؟

لأنه لو فصل بين الجملتين «لأوهمت العبارة تحول المعنى من الدعاء له إلى الدعاء عليه، وهو عكس ما يتطلبه المقام»[3].

---

(١) الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٨م) ص١٤٥.

(٢) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون (مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م) ٢٦١/١.

(٣) د. صباح عبيد دراز: في البلاغة القرآنية – أسرار الفصل والوصل (مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) ص٩.

وقد وقع نظير هذا في القرآن الكريم، نحو تلك الآيات السابقة التي وقع فيها الوصل بالواو بعد الفصل، وإذا نظرنا في هذه الآيات وجدناها تنقسم إلى:

١- فصل ثم وصل بين صفات، وذلك في قول الله تعالى: **{التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ}** (التوبة: ١١٢). وقوله تعالى: **{عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً}** (التحريم: ٥).

٢- فصل ثم وصل بين جمل، كما في قوله تعالى: **{سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}**.

٣- أو أن الواو حالية، كما في قول الله تعالى: **{وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}** (الزمر: ٧٣)

ولكلٍّ نظائر في كتاب الله، ووراءها من الأسرار ما وراءها.. وما علينا إلا أن نبحث عن هذه الأسرار، لا أن نقول بأن هذه الواو في

تلك الواو جاءت للثمانية أو هي زائدة؛ فهذا لا ينبغي أن يقال في كتاب الله؛ لأن «توزيع حرف العطف في القرآن من الواو أو الفاء أو ثم واقع موقعه من الدقة والتلاؤم والإعجاز»[1]، وكذا إثبات الأداة – الواو أو غيرها – أو تركها غاية في الدقة والإعجاز.

(١)

فعند قول الله تعالى: **{التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ}** (التوبة: ١١٢). وقوله تعالى: **{عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً}** (التحريم: ٥).

يتبادر السؤال الآتي: لماذا وقع الفصل بين الصفات السبع الأول في الآية الأولى، وتم الوصل بين السابعة والثامنة؟ ووقع الفصل بين الصفات السبع الأول – أو الثماني الأول على رأي – في الآية الثانية، وتم الوصل بين الصفة السابعة والثامنة – أو الثامنة والتاسعة –؟

---

(١) د. صباح عبيد دراز: في البلاغة القرآنية – أسرار الفصل والوصل، ص١٨.

وقد اجتهد علماؤنا في كشف أسرار الفصل والوصل بين الصفات ليس في الآيتين المذكورتين، بل في نظائرهما من آيات القرآن الكريم.

فأما **الآية الأولى** فقيل بأن الواو – في الآية – عاطفة[١]، و«العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لأن الآمر بالمعروف ناه عن المنكر، وهو ترك المعروف. والناهي عن المنكر آمر بالمعروف؛ فأشير إلى الاعتداد بكل منهما، وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر»[٢]، وكان دخول (الواو) – أيضًا – «دلالة على أن الأمر بالمعروف لا ينفرد دون النهي عن المنكر، كما ينفرد الحامدون بالحمد دون السائحين، والسائحون بالسياحة دون الحامدين في بعض الأحوال والأوقات»[٣].

---

(١) راجع: أبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص١٦٨.

(٢) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٩/٢.

(٣) عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي: زاد المسير في علم التفسير (المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ) ٥٠٥/٣.

وقيل: حكمة ذكر (الواو) في صفة **{النَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ}** دون ما قبلها من الصفات، «ما بين الأمر والنهي من التضاد. فجيء بالواو رابطة بينهما لتباينهما، وتنافيهما»[1].

وقيل: «وإنما ذكر الناهون عن المنكر بحرف العطف دون بقية الصفات، وإن كان العطف وتركه في الأخبار ونحوها جائزين، إلا أن المناسبة في عطف هذين دون غيرهما من الأوصاف أن الصفات المذكورة قبلها في قوله: **{الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ}** ظاهرة في استقلال بعضها عن بعض... ولما جاء بعده **{الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ}** وكانا صفتين مستقلتين عطفتا بالواو؛ لئلا يتوهم اعتبار الجمع بينهما كالوصفين اللذين قبلهما، وهما **{الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ}**؛ فالواو هنا كالتي في قوله تعالى: **{ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا}**»[2].

وقيل: «الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر : هم الذين يدعون إلى الخير ، وينهون عن الشر .. وقد جاء العطف بينهما لأنهما

---

(١) أبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص١٦٨.
(٢) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ٤١/١١.

وجهان لأمر واحد، فمن أمر بمعروف فهو ناه عن منكر، ومن نهى عن منكر فهو آمر بمعروف»[١].

وقيل: «فيه وجه آخر، وهو أن الموصوفين بهذه الصفات الست هم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، فعلى هذا يكون قوله تعالى: **(التائبون)** إلى قوله: **(الساجدون)** مبتدأ خبره الآمرون، يعني: هم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر»[٢].

وأما **الآية الثانية** فالواو فيها عاطفة[٣]، «وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة، فلا يصح إسقاطها؛ إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط، ...، ثم إن **{أَبْكَارًا}** صفة تاسعة لا ثامنة؛ إذ أول الصفات **{خَيْرًا مِّنكُنَّ}** لا **{مُسْلِمَاتٍ}**؛ فإن أجاب بأن **{مُسْلِمَاتٍ}** وما بعده تفصيل لخير

---

(١) د. عبد الكريم الخطيب: التفسير القرآني للقرآن (دار الفكر العربي، القاهرة) ٩٠٢/٦.

(٢) الخازن (علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي): تفسيره (لباب التأويل في معاني التنزيل) (دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ١٥٣/٣.

(٣) أبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص١٦٨.

منكن، فلهذا لم تعد قسيمة لها، قلنا: وكذلك **{ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا}** تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن»[١].

وقيل: جيء بالواو بين **(ثيبات وأبكارًا)** «لامتناع اجتماع هذين الصنفين في موصوف واحد»[٢].

وقيل: «إن هذه الصفات السبع التي سبقت حرف العطف، يمكن أن تكون فى مجموعها مما تتصف به المرأة الواحدة، فتجمع بين الإسلام، والإيمان، والقنوت، والتوبة، والتعبد، والسياحة، أي الصوم، والثيوبة.. أو البكورة .. أما أن تكون ثيبا وبكرًا فهذا محال.. ولهذا جاء العطف هنا، فكانت الثيوبة مع ما سبقها من صفات، مما يمكن أن تكون عليه حال بعض النساء.. وكانت البكورة مع ما سبقها أن تكون لبعض آخر منهن»[٣].

وأقول: معلوم أن الواو تفيد المغايرة بين المتعاطفين؛ تحقيقًا أو تنزيلاً؛ إذ لا يعطف الشيء على نفسه.

---

(١) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤٢٠/٢. وراجع: أبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص١٦٩. والإمام أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي: التسهيل لعلوم التنزيل ٤٦٤/٢.

(٢) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ٣٦٣/٢٨.

(٣) د. عبد الكريم الخطيب: التفسير القرآني للقرآن، ١٠٣٠/١٤.

والمغايرة واقعة بين كل صفتين معطوفتين في الآيتين؛ ففي **الآية الأولى**، المغايرة واقعة من جهة أن: الآمر غير الناهي، والمعروف غير المنكر؛ فالآمر يأمر بخير، والناهي ينهى عن الشر، وإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز إسقاط الواو على ما زعم بعضهم كما تقدم.

ثم إن للواو هنا وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها، وهي «تطويل الصوت»[1]، وتطويل الصوت فضلاً عن كونه ذا وظيفة صوتية لافتة فإنه يؤدي وظيفة دلالية غاية في الأهمية، وهي أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجتمعان من شخص واحد في وقت واحد أبدًا، بل لابد من وقتين متعاقبين أو متراخيين، بخلاف الصفات المتقدمة (صفة: التوبة والعبادة والحمد والسياحة والركوع والسجود) فيمكن أن تجتمع في شخص واحد في وقت واحد.

وزد على ذلك، أن الشيء الواحد لا يمكن أن يقع فيه الأمر والنهي، فالشيء الواحد لا يكون معروفًا ومنكرًا أبدًا، فهو إما أن يكون معروفًا أو منكرًا.

---

(١) علاء الدين الإربلي: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، شرح وتحقيق: حامد أحمد نيل (مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) ص٢٠٨.

ولذلك جيء بالواو للدلالة على أن هناك فارقًا زمنيًّا بين الأمر والنهي إذا وقعا من شخص واحد، وأن الشيء الذي يقع عليه الأمر غير الشيء الذي يقع عليه النهي؛ فإثبات الواو ضرورة، بخلاف ما ذهب إليه بعضهم من جواز إسقاطها، وأن إسقاطها مما لا يؤثر في المعنى.

وأما **الآية الثانية** فالمغايرة بين الصفتين أشد وضوحًا؛ لأنهما صفتان محسوستان، فالبكارة غير الثيوبة تمامًا؛ ولا يمكن أن تجتمعا في امرأة واحدة، بخلاف الصفات المتقدمة (الإسلام والإيمان والقنوت والتوبة والعبادة والسياحة) فإنها يمكن أن تجتمع في موصوف واحد؛ لذا أسقطت الواو بينها، فلما اختلفت الصفتان (الثيوبة والبكورة) وجب إثباتها.

والذي يقتضيه التحقيق أنه إذا أريد الجمع بين الصفتين أو التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف، وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما فإنه يؤتى بالعطف، وكذلك إذا قصد رفع استبعاد اجتماعهما لموصوف واحد فإنها تعطف أيضا، وهذا واضح في الآيتين السابقتين.

(٢)

وأما الواو في آية سورة الكهف **{سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ**

كَلْبُهُمْ} فقال بعضهم: «هذه واو الحكم والتحقيق، فكأنه حكى اختلافهم فتمّ الكلام عند قوله: (ويقولون سبعة) ، ثمّ حكم أن ثامنهم كلبهم، والثامن لا يكون إلاّ بعد السّبع، فهذا تحقيق قول المسلمين»[١].

وقيل: هذه الواو عاطفة[٢]، جيء بها «لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير هم سبعة، ...، وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى: نعم، هم سبعة وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة[٣]، كما أن **{رَجْمًا بِالْغَيْبِ}** تكذيب لتلك المقالة[٤]»[٥].

وقال أبو صاعد الغزنوي: «هذه الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً من المعرفة... وفائدتها الدلالة على أن اتصاف الموصوف بها[٦] أمر قطعي»[٧]، و«يؤيده قول

---

(١) الثعلبي: الكشف والبيان، ١٦٣/٦.
فهذا النص ينسب فيه الثعلبي القول بـ(واو الثمانية) إلى آخرين، ولم يقل هو بذلك تصريحًا.
(٢) راجع: أبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، الصفحة نفسها.
(٣) المقصود قولهم: **{سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}**.
(٤) المقصود قولهم: **{ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ}** وقولهم: **{خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ}**.
(٥) راجع: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٨/٢.
(٦) أي بالصفة.
(٧) علاء الدين الإربلي: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص٢١٠.

ابن عباس – رضي الله عنهما –: حين جاءت الواو انقطعت العدة، أي لم تبق عدة عادٍّ يلتفت إليها»[1]، أي أن الواو جاءت لتثبت أن عددهم حقًّا سبعة وثامنهم كلبهم.

قال ابن جريج – في قوله تعالى: **{مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ}**–: «قال ابن عباس: عدتهم سبعة وثامنهم كلبهم، وأنا ممن استثنى الله»[2].

وقيل: الواو في الآية «كقوله: جاء زيد وفي يده سيف،...، وفائدتها التوكيد والدلالة على أن الذين قالوا: **{سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}** صدقوا وأخبروا بحق، بخلاف الذين قالوا: **{ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ}** والذين قالوا: **{خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ}**، قال ابن عطية: دخلت الواو في آخر إخبار عن عددهم؛ لتدل على أن هذا نهاية ما قيل، ولو سقطت لصح الكلام»[3].

وقال الزمخشري: «هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك:

---

(١) راجع: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٨/٢.

(٢) محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م) ٦٤٢/١٧.

(٣) الإمام أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي: التسهيل لعلوم التنزيل ٥٠٦/١.

جاءني رجل ومعه آخر. ومررت بزيد وفي يده سيف. ومنه قوله تعالى: **{وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ}** (الحجر: ٤). وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم»[١].

وكل الأقوال السابقة قريبة في معناها؛ وذلك أنها تدل على الواو حين دخلت على الصفة (ثامنهم) دلت على أن هذا هو العدد الحقيقي لأهل الكهف، وأن من قال بغير هذا العدد فقوله مبني على الرجم بالغيب وليس عليه دليل.. أي أن الواو أفادت – كما هو لفظ الزمخشري – التصاق الصفة بالموصوف. «وهو معترض من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين»[٢].

وأقول: الواو في قوله تعالى: **{وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ}** الأَوْلَى فيها أن تكون عاطفة، تعطف جملة (ثامنهم كلبهم) على جملة (هم سبعة) بتقدير (هم) للمبتدأ المحذوف، وأثبتت الواو مع (ثامنهم) ولم تذكر مع

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (دار إحياء التراث العربي – بيروت) ٦٦٧/٢.
(٢) أبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص١٦٩.

(رابعهم) و (سادسهم) على الرغم من أن الجملة الأولى في المواضع الثلاثة خبر عن الفتية، والجملة الثانية فيها خبر عن الكلب المصاحب لهم، والجملتان بينهما انقطاع من جهة واتصال من جهة أخرى؛ فالانقطاع (المغايرة) بين المعطوفين واقع من جهة الجنس (إنسان وحيوان)، والاتصال (الارتباط) بين الجملتين واقع من جهة أن الكلب كان مصاحبًا للفتية فترة لجوئهم للكهف، وهذا ما يسميه البلاغيون (التوسط بين الكمالين)[1]، ولابد فيه من العطف بالواو الذي يفيد المشاركة، فلم عطف في الموضع الثالث ولم يعطف في الموضعين الأول والثاني؟

بعيدًا عن القول بأن الواو هنا (واو الثمانية) وأنها زائدة، أقول – راجيًا من الله السداد –: إنما وقع الفصل في الموضعين الأولين؛ لأن القول فيهما لا يعدو أن يكون زعمًا لا دليل عليه ولا برهان، رجمًا بالغيب، كما قال الله تعالى؛ فقائلوه متخبطون، لا يدرون ما يقولون،

---

(١) التوسط بين الكمالين: أن تكون الجملة الثانية مشاركة للجملة الأولى وتجمع بينهما رابطة، ولكن الجملة الثانية ليست شديدة الاتصال ولا شديدة الانقطاع بالجملة الأولى، وإنما تقع بين الاتصال والانفصال، ولابد – هنا – من العطف الذي يفيد المشاركة.

راجع: د. عبد القادر حسين: فن البلاغة (دار المنار، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م) ص٢٥٠، ٢٥١.

فكأن الله تعالى أراد أن يعبر عن حالهم حتى من خلال التعبير فتم الفصل بين الجملتين في الموضعين، فقد أراد الله تعالى – لأنهم لم يراعوا حد التحري والتحقق في عدد أهل الكهف – أن يكشف تخبطهم فلم يراعَ ما بين الجملتين من انقطاع واتصال يقتضي العطف للجمع بينهما، فجاء بالتعبير معبرًّا عن حالهم، وهذا أعلى درجات البلاغة، أنه حتى من خلال الألفاظ ونظمها ينكشف أمام المتلقي حال المتكلم، ويبين عواره إن كان به عوار، ويبين تميزه إن كان به تميز كما في الموضع الثالث؛ فقائلوه وقفوا على القول الفصل فيه، وتحققوا من عدة أهل الكهف، فجاء التعبير كذلك دالاً على حالة التحقق التي هم عليها، فما قالوه قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم؛ فتم الوصل. فالفصل والوصل جاءا مراعاة لمقتضى الحال، ولإزجاء القول الفصل في الخلاف الدائر حول عدد أصحاب الكهف.

(٣)

قيل في آية الزمر **{وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}**: «إنما قال في الجنة: **{وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}** بالواو، وقال في النار: **{فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}** بغير الواو؛ لأن أبواب الجنة كانت مفتحة قبل مجيء أهلها، والمعنى حتى إذا جَاءُوهَا وأبوابها مفتحة؛ فالواو واو الحال، وجواب (إذا) على هذا محذوف،

وأما أبواب النار فإنها فتحت حين جَاءُوهَا؛ فوقع قوله: **{فُتِحَتْ}** جواب الشرط»[1].

أقول: يمكن أن تكون الواو للعطف، تعطف جملة :**{فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}** على جملة **{جَاءُوهَا}**، وهنا تدل الواو على وجود فاصل زمني بين مجيء أهل الجنة إليها وبين فتح أبوابها لهم، وهذا ما أراه الصواب في المسألة؛ إذا وظيفة الواو – كما علمنا سابقًا – تطويل الصوت، وهو حرف مشكول بحركة الفتحة التي «تنتج من ابتعاد اللسان عند النطق بها عن سقف الحنك على قد الإمكان، ويفتح بها الفكان إلى أقصى درجة، وتسمى بالحركة الأمامية الواسعة»[2]، وهذا من شأنه أن يزيد من تطويل الصوت؛ فيشعر السامع بالمساحة الزمنية الواقعة بين المجيء وفتح الأبواب، أي أن أهل الجنة إذا وصلوا الجنة لا يجدون أبوابها مفتوحة، بل يحبسون قليلاً حتى يشتد شوقهم إليها؛ لأن الإنسان كلما اشتد شوقه إلى الشيء صار إتيانه إياه على شوق أعظم، أليس كذلك؟ انظر إلى الجائع إذا طال عليه الجوع ثم قدم له

---

(١) أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي: التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٢٧٥. وراجع: الزمخشري: الكشاف، ٤/ ١٥٠. وأبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص١٦٩.

(٢) د. عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة (مطبعة الكيلاني، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م) ص١٦٢.

الأكل يكون الأكل أشهى له بلا شك، كلما طال الأمد بين الأكلتين صار أشد شوقاً إلى الأكلة الثانية، فهم يحبسون عند أبواب الجنة، لا يجدونها مفتوحة، بخلاف أهل النار تفتح لهم مباشرة، دل على ذلك إسقاط الواو **{وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}**، حتى يبادروا بلفحها وسمومها؛ زيادة في التحسير والإيلام.

والحق، أن الأحاديث والآثار تؤيد هذا القول، فقد ورد في حديث الصور «أن المؤمنين إذا انتهوا إلى أبواب الجنة تشاوروا فيمن يستأذن لهم في الدخول؛ فيقصدون آدم ثم نوحًا ثم إبراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم محمدًا صلى الله عليه وسلم»(١). وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أنا أول من يقرع باب الجنة»(٢).

فلو كانت أبواب الجنة مفتحة – حين يرد عليها أهلها – لما احتاج النبي صلوات الله وسلامه عليه إلى قرعها عندما يقف أمامها.

---

(١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ٦٥/٤.

(٢) أخرجه مجد الدين أبو السعادات، ابن الأثير: جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط (مكتبة الحلواني، مطبعة الفلاح، مكتبة دار البيان، ط١، ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م) ٤٧٥/١٠، حديث (٨٠٠٩). وابن حجر العسقلاني: اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م) ٤٢٢/٢، حديث (١٨١٢).

وأخرج الإمام أحمد عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «آتي باب الجنة يوم القيامة أستفتح، فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، قال: فيقول: بك أمرت أن لا أفتح لأحد قبلك»[1].

وأما ما استدل به بعضهم من قوله تعالى : **{جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ}** [ص: ٥٠] على أن أهل الجنة إذا جاءوها وجدوا أبوابها مفتحة لهم، فقد قال ابن كثير: «كأنه قال: مفتحة لهم أبوابها، أي إذا جاءوها فتحت لهم»[2].

وجيء بالصيغة على هذا النحو للدلالة على مدى الاستعداد والتهيؤ لاستقبال أهل الجنة.

إذن، فإثبات الواو في آية الجنة: دليل على أن أهل الجنة إذا جاءوها لا يجدونها مفتحة على ما قال بعضهم، فما أروع بلاغة القرآن، وقوة نظمه، وإحكام سبكه، وكيف لا يكون، وهو **{تَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ}**.

---

(١) أخرجه أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م) ٣٨٨/١٩، حديث (١٢٣٩٧).

(٢) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ٤١/٤.

الخاتمة

أرجو الله – وأنا أختم هذا البحث – أن أكون قد وفقت في عرض مباحثه، وأديت الغرض المرجو منه.

وهذا البحث كشف أمام ناظري عددًا من الأمور، أهمها:

- مدى متعة البحث حول القرآن الكريم وروعته، فما إن تتعامل مع بلاغة هذا القرآن وتغوص في أعماقه، حتى تستشعر مدى عظمة هذا القرآن، ومدى دقة الأداء في شتى المناحي فيه؛ مما تشعر معه بالجلال والروعة، فضلاً عما تقع عليه من لطيفة هنا ولطيفة هناك، زيادة على كل ذلك هداياته العظيمة التي هي أساس التنزيل.
- أن القرآن الكريم معين ثرّ، ما زال يحتاج من الباحثين والدارسين مزيدًا من البحث والدرس؛ ليستخرجوا للناس دُرره وكنوزه، وهي غاية في الكثرة..
- مدى صعوبة البحث حول هذا الكتاب الكريم ووعورته؛ إذ يقتضي ذلك من الباحث حذرًا مضاعفًا، وتأملاً كبيرًا، وتدقيقًا أشد؛ لأن التعامل مع كتاب الله لا يحتمل التجاوزات التي يمكن التغاضي عنها إذا تعلق الأمر بنصوص أخرى، كالشعر.

- أنه يجب تمحيص أقوال أسلافنا من أهل العلم، فهي على نفاستها وأهميتها تحتاج إلى تمحيص، ونأخذ منها ما نراه صوابًا، وندع منها ما نراه غير ذلك، وبخاصة إذا تعلق الأمر بالقرآن، فنثبت منها ما يتواءم مع جلال القرآن وقدسيته ومصدره الرباني، وندع ما يتنافى مع كل هذا، ولا نتحرج في أن نفعل هذا؛ لأنهم – مع تقديرنا الوافر لهم – بشر، يصيبون ويخطئون.

وقد توصل البحث من خلال الدرس والتمحيص إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- أن من قال بوجود ما يسمى (واو الثمانية) في لغة العرب هم من ضعفة النحاة والأدباء وبعض المفسرين، وأن المنكرين لوجود هذه الواو هم جمهرة أهل العلم من النحاة واللغويين.
- أن القائلين بوجود (واو الثمانية) في لغة العرب لم يكن لهم دليل إلا بعض آيات القرآن الكريم، وليست بحجة لهم؛ لأنهم حملوها أكثر مما تحتمل، وغرتهم بعض الأمور الظاهرية السطحية فقالوا ما قالوه.

- بان لنا بعد عرض آراء علمائنا، ومن خلال النظر في آيات القرآن، أنه لا وجود لما زعمه بعضهم من وجود (واو الثمانية) في لغة العرب، وأنه يجب البحث عن كنه هذه الواو وحقيقتها في الآيات المستشهد بها بعيدًا عن هذا الزعم.
- ما قاله بعضهم من زيادة الواو في الآيات المستشهد بها قول ينطوي على خطورة شديدة تتربص بالنظم القرآني كله؛ إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال القول بوقوع الزيادة في القرآن الكريم كما قرر ذلك المحققون من علمائنا؛ ولذلك تبنى البحث موقفًا صارمًا تجاه القول بالزيادة، مشددًا النكير على تلك المصطلحات التي يزجيها بعضهم تشعر بالتنقص من كتاب الله، كالإقحام، واللغو، والحشو.. تعبيرًا عن الزيادة، مع اعتقادنا بسلامة نوايا علمائنا الذين قالوا بذلك.
- بان لنا من خلال الدراسة أن الواو في الآيات المستشهد لا يمكن أن تكون زائدة، بل جاءت في موضعها، وعبرت عن معان وأنتجت دلالات ما

كنا نتحصل عليها دون وقوع الواو في موقعها الذي وقعت فيه.

- تجلت كثير من الأسرار البلاغية في استعمال الواو في الآيات المستشهد بها، دل على أن إثبات الواو في المواضع التي جاءت فيها ضرورة، كما دل من جهة أخرى على دقة الأداء القرآني وروعته.

{تم بحمد الله}

المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم.

ثانيًا- كتب التفسير:

١. الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني (دار إحياء التراث، بيروت).

٢. الثعلبي: تفسير الثعلبي المسمى: الكشف والبيان، تحقيق: أبو محمد بن عاشور (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

٣. الخازن (علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي): تفسيره (لباب التأويل في معاني التنزيل) (دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٤. الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (دار إحياء التراث العربي - بيروت).

٥. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي: زاد المسير في علم التفسير (المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ).

٦. د. عبد الكريم الخطيب: التفسير القرآني للقرآن (دار الفكر العربي، القاهرة).

٧. الفخر الرازي: مفاتيح الغيب (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٨. أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي: التسهيل لعلوم التنزيل (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
٩. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
١٠. ابن كثير: تفسير القرآن العظيم (دار التراث، القاهرة)
١١. محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
١٢. أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن "تفسير البغوي" (دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
١٣. محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير (دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م).
١٤. النيسابوري: تفسير النيسابوري: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميران (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦ه-١٩٩٦م).

ثالثًا- كتب علوم القرآن:

١٥. السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.

رابعًا- كتب الحديث:

١٦. مجد الدين أبو السعادات، ابن الأثير: جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط (مكتبة الحلواني، مطبعة الفلاح، مكتبة دار البيان، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

١٧. ابن حجر العسقلاني: اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

١٨. أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

خامسًا- كتب الرقائق:

١٩. التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، تحقيق: مجدي فتحي السيد (دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر).

سادسًا- كتب اللغة:

٢٠. أحمد عبد النور المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق).

٢١. أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي (عيسى البابي الحلبي وشركاه).

٢٢. الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص، (مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ١٢٩٩هـ).

٢٣. خالد بن عبد الله الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م).

٢٤. صلاح الدين كيلكلدي العلائي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر (دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠هـ).

٢٥. د. عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة (مطبعة الكيلاني، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م).
٢٦. علاء الدين الإربلي: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، شرح وتحقيق: حامد أحمد نيل (مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
٢٧. علي بن محمد النحوي الهروي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
٢٨. أبو القاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢).
٢٩. أبو منصور الثعالبي: كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق حواشيه: د. ياسين الأيوبي (المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
٣٠. ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

سابعًا- كتب البلاغة:

٣١. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون (مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٣٢. الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٨م).

٣٣. د. صباح عبيد دراز: في البلاغة القرآنية – أسرار الفصل والوصل (مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٣٤. د. عبد القادر حسين: فن البلاغة (دار المنار، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).